

ص الكامل لمعاهدة التحالف الأردنية-البريطانية وملحقها

(المادة السادسة)

إذا نشأ خلاف يتعلق بتطبيق هذه المعاهدة أو تفسيرها ولم يوفق الفريقان الساميان المتعاقدان إلى تسوية هذا الخلاف بالمفاوضة المباشرة فيحال على محكمة العدل الدولية ما لم يتفق الفريقان على شكل آخر للتسوية.

(المادة السابعة)

تبرم هذه المعاهدة وتصبح نافذة عند تبادل وثائق الأبرام الذي سيتم في لندن بأسرع ما يمكن وتظل نافذة مدة عشرين سنة من تاريخ تنفيذها وفي أي وقت كان بعد مرور خمسة عشرة سنة من تاريخ تنفيذ هذه المعاهدة سيقوم الفريقان الساميان المتعاقدان بناء على طلب أي منهما بالمفاوضة من أجل تعديلها على أساس ضمان استمرار التعاون بين الفريقين الساميين المتعاقدين في الدفاع عن مصالحهما المشتركة وتخفيض مدة الخمس عشرة سنة إذا تم عقد اتفاقات لنظام كامل للأمن وفقاً للمادة (٤٣) من ميثاق الأمم المتحدة قبل انقضاء هذه المدة.

وإذا لم تعدل هذه المعاهدة في ختام العشرين سنة تظل نافذة المفعول إلى حين انقضاء سنة واحدة بعد أن يقدم أحد الفريقين الساميين المتعاقدين الآخر بالطرق الدبلوماسية خطراً بالانتهاء.

وشهادة عما تقدم قد وقع المتدوون المفوضون المذكورون أعلاه هذه المعاهدة وختموها باختامهم.

كتب هذه المعاهدة في عمان في اليوم الخامس عشر من شهر آذار سنة ١٩٤٨ في نسختين.

باللغتين العربية والإنجليزية ويكون للنصين العربي والإنجليزي عين المقام من الاعتبار.

الملحق

(المادة الأولى)

١ - يعترف الفريقان الساميان المتعاقدان بأنهم من المصلحة المشتركة لكيهما أن يكون كل منهما في وضع يمكنه من القيام بالتزاماته وفق المادة الثالثة من المعاهدة.

ب - في حالة اشتباك أحد الفريقين الساميين المتعاقدين في حرب أو تعرضه لتهديد عدائي يقوم كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بدعوة الفريق الآخر ليجلب ما يلزم من قواه المسلحة بأنواعها إلى أراضيها أو أراضيها التي تصرف بها ويقدم كل فريق للاخر جميع التسهيلات والمساعدات الممكنة بما في ذلك استعمال وسائل النقل وخطوط المواصلات بالمرور المالية التي يتفق عليها.

ج - يقوم صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية - حسب الضرورة - بحراسة وصيانة وتحسين المطارات والموانئ والطرق وسبل المواصلات الأخرى في وعبر المملكة الأردنية الهاشمية كما تتطلب غاياته هذه المعاهدة وملحقها ويطلب مساعدة جلالته البريطانية إذا استدعى الأمر لهذه الغاية.

د - إلى أن يحين ذلك الوقت الذي يتفق فيه الفريقان الساميان المتعاقدان على أن حالة الأمن الدولية لا تجعل هذه الاجراءات ضرورية يدعو صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية صاحب الجلالة البريطانية لأن يحفظ بوحدات من قوات الطيران الملكية في مطاري عمان والمفرق ويقوم جلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية بتقديم التسهيلات اللازمة لاطاعة وتأمين الوحدات المذكورة في هذه الفقرة بما في ذلك التسهيلات اللازمة لحزن الذخائر والتجهيزات وتأجير اية ارض لازمة لذلك.

(المادة الثانية)

مراعاة لمصالح الدفاع المشتركة بين الفريقين الساميين المتعاقدين تؤلف فور دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ هيئة استشارية مشتركة دائمة لتنسيق شؤون الدفاع بين حكومتى الفريقين الساميين المتعاقدين ضمن نطاق هذه المعاهدة. ان هذه الهيئة التي تعرف باسم هيئة الدفاع الاردني الانجليزي المشترك ستؤلف من ممثلين عسكريين ذوي اختصاص من كل من حكومتى الفريقين الساميين المتعاقدين بأعداد متساوية وتشمل اعمالها:

- وضع خطط متفق عليها للمصالح الاستراتيجية المشتركة بين البلدين.
- التشاور الفوري عند وقوع تهديد بالحرب.
- تنسيق التدابير على وجه يمكن قوات كلا الفريقين الساميين المتعاقدين من القيام بصحتها وفقاً للقيادة الثالثة من هذه المعاهدة وعلى الاخص الاجراءات المتعلقة بحراسة وصيانة وتحسين المطارات والموانئ وخطوط المواصلات المشار اليها في المادة (١) فقرة (ج) من هذا الملحق.
- التشاور فيما يتعلق بالتدريب واعداد التجهيزات.
- وستقوم هيئة الدفاع المشتركة بتقديم تقارير سنوية بهذا الصدد وتوصيات لكلتا حكومتى الفريقين الساميين المتعاقدين.
- الترتيبات بشأن عمليات التدريب المشترك المشار اليها في المادة (٦) من هذا الملحق.
- البحث وعند الضرورة اعداد التراخي فيما يتعلق بوضع قوات جلالته البريطانية في مواقع في المملكة الأردنية الهاشمية غير التي ذكرت في المادة (١) فقرة (د) من هذا الملحق.

(المادة الثالثة)

يدفع صاحب الجلالة البريطانية الى صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية جميع التكاليف التي قد تصحبها (البقية على النصفة الثانية)

أدارة الخارجية وسلمهم نسخ للمعاهدة الجديدة واعلان بأنه لا يوجد هناك أي ملاحق سرية ولا رسائل.

وتم نشر فيما بعد. ونحن نشتر فيما يلي للمعاهدة بنصها الكامل مع ملحقاتها:

المعاهدة

ح الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية.

احب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وارتندة والممتلكات البريطانية فيما وراء البحار. وعين بأصدق الرغبة لتكثير الصداقة والعلاقات الودية القائمة بينهما وتثبيت هذه العلاقات على أسس ملائمة تنمية هذه الصداقة.

وتمت في عمان في اليوم الخامس عشر من شهر آذار سنة ١٩٤٨ في نسختين. باللغتين العربية والإنجليزية ويكون للنصين العربي والإنجليزي عين المقام من الاعتبار.

تفاهة توفيق باشا أو الهدى

حامل وسامي النهضة المرموع والاستقلال من الدرجة الأولى، رئيس الوزراء.

حامل وسام الاستقلال من الدرجة الثانية، وزير الشؤون الخارجية.

حامل وسامي القديسين ميخائيل وجورج من رتبة رفيق وضابط في الاخرى البريطانية وحامل وسام الصليب الحربي. المندوب فوق العادة والوزير المفوض لصاحب الجلالة البريطانية في عمان.

من بعد أن عرضوا أوراق اعتماد الكاملة وجدوها صحيحة قد اتفقوا على ما يلي:

(المادة الأولى)

دسر وصداقة دائمان بين صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية وصاحب الجلالة البريطانية. وتمت في عمان في اليوم الخامس عشر من شهر آذار سنة ١٩٤٨ في نسختين. باللغتين العربية والإنجليزية ويكون للنصين العربي والإنجليزي عين المقام من الاعتبار.

(المادة الثانية)

نشأ نزاع بين أي من الفريقين الساميين المتعاقدين ودولة ثالثة ونشأ عنه وضع قد يؤدي إلى خطر قطع مع تلك الدولة بتشاور الفريقان الساميان المتعاقدان معاً للنظر في تسوية ذلك النزاع بالوسائل السلمية بحكم ميثاق الأمم المتحدة ولأية التزامات دولية أخرى يمكن تطبيقها على تلك الحالة.

(المادة الثالثة)

اشترك أحد الفريقين الساميين المتعاقدين في حرب رغم احكام المادة الثانية في هذه المعاهدة فعلى الفريق المتعاقد الآخر أن يبادر فوراً إلى مساعدة كاجراء للدفاع الاجماعي بشرط التقيد دائماً باحكام المادة من هذه المعاهدة.

(المادة الرابعة)

ن في هذه المعاهدة ما يرمي إلى الاخلال أو غل بأي حال من الأحوال في الحقوق والالتزامات المترتبة أو ترتب على أي من الفريقين الساميين المتعاقدين وفقاً لميثاق الأمم المتحدة أو وفقاً لأي اتفاقيات دولية مرعية أو معاهدات.

(المادة الخامسة)

المعاهدة الحاضرة التي يكون الملحق جزءاً منها لها محل محل معاهدة التحالف الواقعة في لندن في ٢٢ آذار ١٩٤٦ ميلادية مع ملحقاتها وجميع الكتب والمذكرات التفسيرية أو غيرها مما تبذل في عام ١٩٤٦ معلقاً بذلك على أن تبصر المادة (٩) من المعاهدة المذكورة المتعلقة باتفاقية للتجارة والمؤسسات التجارية نافذة المفعول لنصوص والتعديلات الواردة في الرسائل المتبادلة في هذا اليوم.

فقرأ على الصفحة الثانية قرار مجلس الوزراء بشأن المعاهدة الجديدة وملحقها

معلومات خطيرة تحصل عليها الجزيرة

عن مشروع الدولة الاتحادية في فلسطين العربي

روسيا « ستزعم اليهود على قبوله وسيمد
السلطات البريطانية بان تتولى تطبيقه بالقوة
ومعنى ذلك بالقلم الصريح ان بريطانيا
ستؤجل انسحابها من فلسطين ريثما تنتهي
القيام بمهمتها في تطبيق المشروع .
وضع مدينة القدس
وقد اختلفت الآراء فيما اذا كان سيو
لمدينة القدس نظام دولي خاص أم أنها
الى هذه الدولة الاتحادية !

هل يقر العرب هذا المشروع ؟
ولا يعلم مدى استعداد العرب لقبول
المشروع على علاه . وما يتطوي عليه من اذ
امهم سيحاولون تعديله جهد المستطاع .
وقد استطاع احد رأي شخصية عر
لامعة في هذا الموضوع فقال :

« ان مشروع السيد كميل شمعون مندر
لبنان بشأن انشاء دولة اتحادية في فلسطين
يقدم الى منظمة الامم باعتباره مشروعا
العرب بل قدمه ليثاوي به الموافقة على التقب
هل تعقد هدنة في فلسطين

وقد عقدت اللجنة السياسية التابعة للجا
الجامعة العربية جلستها الاولى في بيروت بحض
عزام باشا وقد مثل فيها مصر احمد خنبر
وزير الخارجية كامل عبد الرحيم بك وك
الوزارة وعن العراق وزير خارجيتها السيد محمد
الباجي وعن سوريا السيد جميل مرهم
رئيس وزارتها ووزير خارجيتها وعن لبنان
رياض الصلح رئيس وزارتها ووزير خارجيتها
وعن المملكة السعودية الشيخ ابراهيم الفض
وعن اليمن السيد المؤيد وعن المملكة الاردنية
الحاشمية السيد فرحان الشيبات وفي مقدمه
الموضوعات التي ستعالجها هذه اللجنة موضوع
عقد هدنة في فلسطين بين العرب واليهود
على المحال الحكومات الاجنبية في ليل
سكس . والمفهوم بان هذه الهدنة التي وعدت
الحكومات العربية الست المثلثة في منظمة الامم
المتحدة بان تبذل جهودها لاقرارها لا يمكن ان
تم اذا لم تمنح الدول بمذولها نهائيا عن التقسم

تلقينا من مراسلنا الخاص في بيروت
اليانبات التالية :

طراً تحول خطير على السياسة الدولية
بالنسبة لفلسطين بتناسية فشل مشروع التقسيم
وقد شمرت حكومة الولايات المتحدة باله من
الاستحيل عليها ان تضمن لفلسطين ولليهود
اتسهم حياة الاستقرار والسلام اذ لم تول
مطالب العرب ما تستحقه من الاهتمام والراية
فقد تبين ان النية انجحت الى اعادة النظر في
مشروع انشاء دولة اتحادية في فلسطين وهو
المشروع الذي كان قدمه مندوب لبنان في منظمة
الامم المتحدة على اعتباره اساسا للبحث في
القضية مع العرب .

وقد ابرق دولة فارس الخوري بهذا
الصدد الى حكومته . فمقررات بمقد اجتماع
لجنة فلسطين التابعة للجامعة العربية في بيروت
لبحث هذا العرض الجديد وقد استدعي عزام
باشا من جده لهذا الغرض ويحضر اجتماعات
اللجنة المذكورة كما يشترك بها ايضا معالي
وزير الخارجية المصرية ومعالي وزير الخارجية
العراقية وغيرهم من الشخصيات العربية الكبيرة .

اسس المشروع

وقد علمنا من اوتق المصادر ان المشروع
الذي يمرض على بساط البحث يشطوي على
انشاء ولايات يهودية وعربية في فلسطين تنضوي
كلها تحت راية واحدة ورأسها حكومة
مركزية تضم العرب واليهود بكامل عددهم المئوي
ويقال ان السلطات الاميركية تحسول
اقناع العرب بقبول مئة الف مهاجر يهودي
منهم ٣٠ الف موجودين بطبيعة الحال في قبرص
على ان تمنح الهجرة بعد ذلك مئيا بآا ومنع ايضا
بيع الاراضي . وتشكل كل ولاية بشؤونها
الادارية والثقافية والاقتصادية على ان تكون
مرتبطة مع بعضها بالمسائل العسكرية والمالية
والخارجية .

هل يقوم الانكليز بتنفيذ المشروع ؟
فاذا ما قر العرب هذا العرض الجديد
وتعهدوا بتنفيذه فان الدول كلها « باستثناء

ب - وتقدم الاسلحة والتجهيزات والذخائر والطائرات والمواد الخربية الأخرى الى قوات صاحب الج
ملك المملكة الاردنية الحاشمية .
٦ - يقوم صاحب الجلالة ملك المملكة الاردنية الحاشمية :
أ - بدفع نفقات التعليم والتجهيزات المشار اليها في الفقرة (٥) - (أ ب) أعلاه .
ب - وبالتأكد من ان اسلحة قواته وتجهيزاتها الرئيسية لا تختلف في النوع عن تلك التي تستعملها
قواته البريطانية .
ج - وبارسال أي عدد من أفراد قواته المكون ارساله من أجل التعليم في الخارج : الى المدارس
العسكرية والكليات ومراكز التدريب المختصة لقوات جلالته البريطانية .
(المادة السابعة)

يسمح صاحب الجلالة ملك المملكة الاردنية الحاشمية لسفن اسطول جلالته البريطانية بان تزور موانئ الملكة
الاردنية الحاشمية في أي وقت على ان يعطى التبليغ بذلك الى حكومة المملكة الاردنية الحاشمية .

خلاصة قرار مجلس الوزراء

بصدق توقيع المعاهدة الاردنية البريطانية المؤرخة ١٥ آذار ١٩٤٨

١ - ان المعاهدة الموقعة عليها الآن الفلت الملحق السابق وجميع الكتب والمذكرات التفسيرية أو غيرها مما
تورد في عام ١٩٤٩ وكانت نصص ذلك الملحق والمذكرات التفسيرية غير صالحة لأن تبقى معمولاً بها كما ان
بعض الكتب المتبادلة يمكن من التوافق استمرارها فضلاً عن ان مقدمة المعاهدة السابقة وكثيراً من موادها
قد طويت لتبدل الأوضاع وعدم الحاجة إليها .

٢ - ان مبدأ الدفاع الاجاملي الذي ظلت على اساسه معاهدة سنة ١٩٤٩ عقتضى مناسبتها الخامسة قد ظل نافذ
المفعول بمقتضى المادة الثالثة من المعاهدة الاخيرة غير ان الملحق السابق الذي كان يتضمن كيفية القيام بما يقتضيه
هذا الدفاع من التزامات قد استبدل بملحق آخر كفل سيادة البلاد وجعلها على قدم المساواة مع حليفتها وفي حين
ان الملحق القديم بني على اساس وجود اقامة القوات المسلحة البريطانية بانواعها في اراضي المملكة الاردنية في وقت
السلام وعلى منح حقوق لا يبره في احدى وفرض التزامات على الجهة الأخرى دون النظر الى التساوي في الحقوق
والواجبات فان الملحق الجديد انصهر على دعوة الحليفة لاحتفاظ وحدات من قوات الطيران الملكية في مطارين
حسب ما مطارا عمان والمفرق وذلك الى أن لا تجعل حالة الأمن الدولية هذه الاجراءات ضرورية وقد كفل
ايضا التساوي بين الفريقين الساميين المتعاقدين في كل الحقوق والالتزامات في زمن السلم وفي أوقات الحرب .
وبينا كان الملحق القديم يجعل من القوات الاردنية في حالة وقوع حرب قوى تامة لاجراءات الفريق الآخر
ومقرراته فان الملحق الجديد ضمن اشتراك مثلين عسكريين اردنيين في جميع الاجراءات والقرارات مع عدد مائل
ثم من الممثلين العسكريين البريطانيين فضلاً عن ان للقرارات استشارة ومتوفرة على قبول كل من الحكومتين
٣ - ان المادة الرابعة تنص على ان هذه المعاهدة لا تحل بأي حال من الاحوال في الحقوق والالتزامات المترتبة
على المملكة الاردنية الحاشمية او التي قد تترتب وفقاً لميثاق الامم المتحدة او وفقاً لاية اتفاقيات دولية مرعية او
بموجب زيادة للايضاح ومنعاً لأي التباس فان كتاباً قد تورد بين رئيس الوزراء والوزير البريطاني للقوض
بمضمون ان موافق جامعة الدول العربية يدخل ضمن الاتفاقيات الدولية المرعية المشار اليها في تلك المادة وان حكومة
المملكة الاردنية الحاشمية تلتزم عليه في هذا الصدد اهمية خاصة وقد صارت مفهوم ما به هذا التوضيح ان اية التزامات نصت
عليها المعاهدة لا تنظر على ما ينص عليه ميثاق جامعة الدول العربية بوجه من الوجوه ولا تخل بالواجبات المترتبة بمقتضاها
٤ - ان المعاهدة الحاشمية والمنعها - لاسيا للملحق - بحسن وضع المملكة الاردنية الحاشمية تحسبنا بيننا
وزيرلان الاعترافات التي كانت تبدي في اواسط هيئة الامم المتحدة من ناحية استقلالها وسيادتها والذهاب
الى انها بلاد محبة وبعيداً عنها في وضع مساو لوضع الدول الاخرى بالنسبة للتحالف الضامن لحقوق السيادة
والكامل مصالح المتحالفين المشتركة دون اي اساس باستقلال اي منها .

٥ - ان مدة العمل بالمعاهدة الجديدة هي عشرون عاماً ويمكن المفاوضة في التعديل بعد مدة خمس عشرة سنة
كما يجوز خفض هذه المدة الاخيرة اذا تم عقد اتفاقات لنظام كامل للأمن وفق ميثاق الامم المتحدة قبل انقضاء
هذه المدة أما المعاهدة السابقة التي عقدت بعد الميثاق المذكور فكانت مدتها خمساً وعشرين سنة ولم ينص على التعديل
إلا في الملحق الذي تضمن امكان التشاور لأدخال أي تعديلات في نصوصه يكون القصد منها جعل فعاليتها أوفى
من أجل أغراضه .

(تسمية ملحق المعاهدة الجديدة)

حكومة المملكة الاردنية الحاشمية فيما يتعلق بتقديم التسهيلات وفقاً للفقرتين (ج) و (د) من المادة الأولى من
هذا الملحق ويقوم بأصلاح أي ضرر ينشأ عن أعمال افراد قوات جلالته البريطانية المسلحة أو يدفع تعويضاً
عنها ما عدا الأضرار الناجمة عن العمليات العسكرية المتخذة بمقتضى المادة (٣) من هذه المعاهدة .

(المادة الرابعة)

١ - يوافق صاحب الجلالة ملك المملكة الاردنية الحاشمية على ان يسدي عند الطلب جميع التسهيلات الضرورية لمرور
قوات جلالته البريطانية عبر المملكة الاردنية الحاشمية مع مؤناتها وتجهيزاتها بعين الشروط المالية المنطبقة
على قوات جلالته ملك المملكة الاردنية الحاشمية .

(المادة الخامسة)

١ - ان يتم عقد اتفاقية بين الفريقين الساميين المتعاقدين على توضيح تفاصيل الحصانة المالية والقضائية لأفراد
قوات جلالته البريطانية في المملكة الاردنية الحاشمية يظل هؤلاء متمتعين بالحصانة المعطاة لهم في الوقت الحاضر
على ان تشمل الاشتراط بأنه وفقاً للعقود الميثاقية في القانون الدولي التي تنظم حصانة الحكام والدول ذات السيادة
سوف لا يطالب من جلالته البريطانية أن يدفع أية ضريبة اردنية عن الأموال غير المنقولة الموقرة له أو التي
يملكها أو عن أمواله المنقولة بما في ذلك الرسوم الجمركية على البضائع التي تستورد أو تصدر من قبل جلالته أو
بألبية عنه .

٢ - ان الامتيازات والحصانات التي تعطى لوحدات وافراد قوات صاحب الجلالة ملك المملكة الاردنية الحاشمية
لتي تزور أو تقم في اراضي المملكة البريطانية سوف توضح في اتفاقيات مشابهة على أسس متبادلة .

(المادة السادسة)

١ - لكي تتمكن القوات المسلحة من الفريقين الساميين المتعاقدين من الوصول الى الحد الضروري من الانتفاخ في
التعاون فيما بينهما وبإلحاح الى الرغبة في توحيد التدريب بأراضيها بين القوات الاردنية والبريطانية فانه :
٢ - يتقدم صاحب الجلالة البريطانية الف ذلات اللازمة في المملكة المتحدة وفي أية مدينة بريطانية أو
محلية تدار من قبل حكومة المملكة المتحدة من أجل تدريب القوات المسلحة لصاحب الجلالة ملك
المملكة الاردنية الحاشمية .

٣ - يتقدم صاحب الجلالة ملك المملكة الاردنية الحاشمية في كل سنة
٤ - يوافق صاحب الجلالة ملك المملكة الاردنية الحاشمية على ان يقدم التسهيلات في المملكة الاردنية الحاشمية
لأفراد القوات المشتركة المذكورة .

٥ - يتقدم صاحب الجلالة ملك المملكة الاردنية الحاشمية على ان يطلب منه ذلك أفراد من القوات البريطانية لتزوم خدماتهم لضمان
الكفاءة في الوحدات العسكرية من قوات صاحب الجلالة ملك المملكة الاردنية الحاشمية .

٦ - يقر صاحب الجلالة البريطانية :
أ - بتقديم جميع التسهيلات الممكنة لصاحب الجلالة ملك المملكة الاردنية الحاشمية من أجل تعليم الضباط
الاردنيين تجهيزاً حريفاً في المدارس المختصة لقوات جلالته البريطانية .

ديسمبر ١٩٤٨

سنة ١٩٤٨

تحت الم

الملك

١٨

١٩

٢٠

٢١

٢٢

٢٣

٢٤

٢٥

٢٦

٢٧

٢٨

٢٩